ملاحظاتٌ في مسألةِ «المواطنةِ».. إسلاميًّا

ملخص الكلمة

نعيم حسن(*)

بسمِ اللهَّ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، والحمدُ للهَّ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا الهادي الأمينِ، وعلى آلهِ وصحبِهِ الطَّاهرِينَ، وعلى أنبياءِ اللهَّ أجمعينَ.

صاحبَ الرِّعايةِ، فضيلةَ الإمامِ الأكبرِ.

أصحابَ السَّماحةِ والغبطةِ، أصحابَ المعالي والسَّعادةِ، أيُّها المشاركونَ الكرامُ.

يُشرِّفُني أنْ أكونَ متكلِّمًا في هذا المؤتَمَرِ باسمِ سماحةِ شيخِ عقلِ طائفةِ الموحِّدِينَ الدُّروزِ الشَّيخِ نعيم حسن، مؤكِّدًا على أهمِّيَّةِ ما يقومُ بهِ الأزهرُ الشَّريفُ ومجلسُ حكماءِ المسلمينَ.

كثيرًا ما تتطرَّقُ الدِّراساتُ الإسلاميَّةُ الرَّصينةُ، إلى مسألةِ «المُواطَنةِ»، سواءٌ أكانَ ذلكَ بالتَّناوُلِ المتفرِّعِ عن قضايا أكثرَ شموليَّةً، أم بمحاولةِ تشخيصِ الإشكاليَّةِ بشكلٍ مباشرٍ.

إنَّ التَّحدِّياتِ المتصاعدةَ نتيجةَ تطوُّراتِ الوقائعِ في العالَمِ المعاصرِ، تدفعُ الفكرَ الإسلاميَّ دفعًا إلى بذلِ الكثيرِ من محاولاتِ الاستجابةِ عبرَ مؤتمراتٍ متخصِّصةٍ، أو عبرَ النَّشرِ في دوريَّاتٍ أكاديميَّةٍ مُحكَّمةٍ وغيرِ ذلكَ.

لدينا بالنَّتيجةِ تراكمٌ معرفيٌّ في توضيحِ الإشكاليَّةِ من حيثُ إنَّ المُواطَنةَ مفهومٌ مدنيٌّ مرتبطٌ بحقوقِ الإنسانِ، تأسَّسَ عبرَ تفجُّرِ الأفكارِ الَّتي طرحَتْها الثَّورةُ

الفرَنسيَّةُ، ثُمَّ تطوَّرَ نتيجةَ بروزِ القوميَّاتِ، وصولًا إلى تجسيدِه كونيًّا عبرَ نصوصٍ أمميَّةٍ، أبرزُها ميثاقُ الأممِ المتَّحدَّةِ، وشِرعةُ حقوقِ الإنسانِ.

كان لا بدَّ للباحثِين في الدِّراساتِ الإسلاميَّةِ من استعراضِ المحاولاتِ الأُولى للنَّهضويِّينَ منذُ الطَّهطاويِّ (أي منذُ العقودِ الأولى للقرنِ التَّاسعَ عشَرَ)، الَّذين وجَدُوا أنفسَهم بإزاءِ الوقائعِ المترسِّخةِ شيئًا فشيئًا للتَّفوُّقِ الغربيِّ والتسلُّطِ الاستعماريِّ، وتاليًا أمامَ إشكاليَّاتِ البحثِ عن محاولاتِ دَرءِ الأخطارِ ومواجهةِ الموقفِ بمختلِفِ وجوهِه الحضاريَّةِ.

طبقًا للفرصةِ المتاحةِ لنا في هذا المؤتمرِ الهامِّ، لا بدَّ من إيرادِ بعضِ الملاحظاتِ في الموضوعِ:

أوَّلًا: إنَّه ليسَ من المنطقيِّ إضفاءُ النِّسبةِ الدَّامغةِ لمفاهيمَ بالغةِ الأهميَّةِ في عصرِنا الحديثِ للعقلِ الغربيِّ، والانشغالُ بعدَ ذلك على هامشِ الغايةِ الأساسيَّةِ منها في مندرجاتِ النَّقضِ أو المُلاءَمةِ أو التَّوفيقِ، كما حدث على المثالِ لمفهومِ «التَّسامحِ» ولمبدأِ «المُواطَنةِ» إلخ...

والَّذي دفعَ إلى ذلكَ فيما خصَّ «المُواطَنةَ» هو تعريفُها بأنَّها: «رابطةٌ أو عقدٌ سياسيٌّ بين الفَردِ والدَّولةِ، يُمنَحُ بمقتضاهُ الفَردُ مجموعةً من الحقوقِ، ويلتزمُ بعددٍ من الواجباتِ، مع تحقُّقِ شرطِ المساواةِ».

وعلَّقَ الطَّهطاويُّ في كتابِه «تخليصِ الإبريزِ في تلخيصِ باريزِ» قائلًا: «إنَّ في التَّدبيرِ القائمِ على المُواطَنةِ والدُّستورِ؛ فيهِ أمورًا لا يُنكِرُ ذوو العقولِ أنَّها من بابِ العدلِ»، نافيًا وجودَ ذلك في الشَّرعِ كأنَّه في واردِ رفعِ التُّهمةِ عن نَفْسِه.

ومع ذلكَ، فإنَّ المقاربةَ من بابِ العدلِ هي «ضرورةٌ» يوجبُها العقلُ النَّيِّرُ المسترشِدُ بحكمةِ الحكيمِ.

إنَّ مقاصدَ الشَّريعةِ كلَّها تهدفُ إلى حِفظِ نظامِ العالمِ بتحقيقِ المصالحِ وإبطالِ المفاسدِ. ويترجَّحُ رأيُ الفقهاءِ (الشَّاطبيِّ وغيرِه) بوجودِ «مصالحَ ضروريَّةٍ» هي الأهمُّ وهي «الكلِّيَّاتُ الخمسُ»: حقُّ الدِّينِ «المعتقدِ»، وحقُّ النَّفْسِ، وحقُّ العَقلِ، وحقُّ النَّسلِ، وحقُّ المالِ. وهذه جاء بها الرُّسلُ جميعًا، ولم يختلفوا في شيءٍ منها.

المشكلةُ في مسألةِ المواطنةِ لدينا الآن، تعتَرِضُها صعوباتٌ كبرى لا بدَّ من تشخيصِها في سبيلِ النُّهوضِ بمجتَمَعاتِنا إلى مستوى التَّحدِّياتِ المصيريَّةِ الَّتي تواجهُها. ثمَّةَ اضطرابٌ اجتماعيٌّ، وعدمُ استقرارٍ سلطويٍّ على مبادئِ القانونِ، واهتزازُ مسألةِ الشَّرعيَّةِ، وبروزُ ظاهرةِ التَّطرُّفِ، وهشاشةُ المجتمعاتِ المدنيَّةِ، ناهيك عن التَّدخُّلاتِ الدُّوليَّةِ واختلالِ التَّوازنِ الاستراتيجيِّ، هذه شئونٌ ذكرَها باحثونَ كُثُرٌ، ولا يمكنُ -والحالُ هذه- إلَّا أن تكونَ النَّظرةُ الإسلاميَّةُ إلى تدبيرِ أمورِ «المصالحِ الضَّروريَّةِ» وغيرِها مُشبَعةً برُوحِ العدلِ والسَّماحةِ؛ لتحقيقِ

مقاصدِ الخيرِ والرَّحمةِ الإلهيَّةِ، مع إيلاءِ الأهمِّيَّةِ القصوىٰ لوعيِ العالَمِ المعاصرِ بواقعيَّةٍ، وفي المستوىٰ المطلوبِ.

إنَّ أجيالًا متعاقِبةً من العلماءِ، ومن المخلِصِينَ رأَوا وعانَوا وحاوَلوا وراكَموا، ويجبُ أن تكونَ مقاربةُ هذا التَّراكمِ مُشبَعةً بدَورِها برُوحِ العقلِ الَّذي خصَّ اللهُ بهِ الإنسانَ وفضَّلهُ علىٰ العالَمِينَ.

ثانيًا: اختصارًا للسِّياقِ، يجبُ التوقُّفُ مليًّا أمامَ ما حقَّقهُ الأزهرُ الشَّريفُ من مبادرةٍ نَهضويَّةٍ استكمالًا لدورِه التَّاريخيِّ التَّنويريِّ.

لقد تصدَّىٰ الأزهرُ للمسائلِ الدَّقيقةِ في هذا الخِضَمِّ، شعورًا منه بالواجبِ الأثيلِ، وسعيًا مخلصًا منه نحوَ عبورِ إشكاليَّاتِ الالتباسِ واستخدامِ المصطلحاتِ في غيرِ مقاصدِها الحقيقيَّةِ، حين أَصدَرَ تِباعًا (منذ عامِ ٢٠١١م) الوثائقَ الهامَّةَ المعروفةَ حولَ «مستقبلِ مصرَ»، وفي مساندةِ حركاتِ التَّحرُّرِ العربيِّ، وفي بيانِ منظومةِ الحرِّيَّاتِ الأساسيَّةِ، وفي حقوقِ المرأةِ، آخذًا في الاعتبارِ الأبعادَ الفقهيَّةَ والتَّاريخيَّةَ والحضاريَّةَ والعَمليَّةَ والنَّهضويَّةَ الإصلاحيَّةَ.

وأصابَ حين وَضَعَ هذه المقارباتِ في إطارِ «نظامٍ قِيَميٍّ»، متحدِّثًا بشجاعةٍ عن دعمِ تأسيسِ الدَّولةِ الوطنيَّةِ الدُّستوريَّةِ الدِّيمقراطيَّةِ الحديثةِ، واحترامِ أدبِ الاختلافِ، واحترامِ المواثيقِ الدَّوليَّةِ، كما أكَّدَ علىٰ حرِّيَّةِ العقيدةِ، وحريَّةِ الرَّأي والتَّعبيرِ، وحرِّيَّةِ البحثِ العلميِّ... إلخ.

إنَّ مبدأَ «المُواطَنةِ» عِلَّةُ وجودِ معظمِ ما تضَّمنتْه تلك الوثائقُ من مفاهيمَ ومقارباتٍ. وهذا أمرٌ في غايةِ الأهمِّيَّةِ من حيثُ إنجازُه من قِبَلِ مرجعيَّةٍ أثيلةٍ هي مرجعيَّةُ الأزهرِ الشَّريفِ، ومن حيثُ إنَّه أَرسَىٰ قواعدَ التَّطويرِ والتَّأصيلِ، دون أن نَنسىٰ بالطَّبعِ محطَّاتِ التَّنويرِ الَّتي يسعىٰ المخلِصُونَ إلىٰ انعقادِها حولَ هذه المواضيعِ علىٰ امتدادِ العالَمِ العربيِّ والإسلاميِّ.

ثالثًا: يَضَعُنا الأزهرُ الشَّريفُ في مؤتمَرِنا هذا -كما في مناسباتٍ سابقةٍ بالغةِ الأهميَّةِ- في أجواءِ النَّهضويِّينَ الَّذين كابَدوا -بإخلاصٍ، وبشعورٍ عالٍ بالمسئوليَّةِ والجدِّيَّةِ- الكثيرَ من هذه الإشكالاتِ الكبرىٰ الَّتي واجهَتْ أمَّتَهُم منذُ أكثرَ من قرنٍ.

ولا بدَّ من استذكارِ كلامِ أحدِهم، هو الأميرُ شكيب أرسلان؛ لشدَّةِ حيويَّتِهِ ودَيمومةِ مصداقيَّتِه إلىٰ يومِنا هذا، حين لَفَتَ بفصاحةٍ دالَّةٍ علىٰ موطنِ خَللٍ كبيرٍ هو «الجمودُ علىٰ القديمِ»، شارحًا مقصودَه بملاحظةٍ ثاقبةٍ حينَ قالَ: «كما أنَّ آفةَ الإسلامِ هي الفئةُ الَّتي تُريدُ أن تُلغي كلَّ شيءٍ قديمٍ، بدونِ نظرٍ فيما هو ضارٌّ منه أو نافعٌ، كذلك آفةُ الإسلامِ هي الفئةُ الجامدةُ الَّتي لا تُريدُ أن تُغيِّرَ شيئًا، ولا ترضى بإدخالِ أقلِّ تعديلٍ علىٰ أصُولِ التَّعليمِ الإسلاميِّ...».

ويُعبِّرُ بشكلٍ رائعٍ عن هذا الخللِ بعبارةٍ موجزةٍ بالغةِ البيانِ: «أضاعَ الإسلامَ جاحدٌ وجامدٌ»، ويذكِّر الأميرُ -وهو المؤمنُ العارفُ بالمضامينِ العميقةِ لكتابِ اللهِ وواقعِ المسلمِينَ- بحقائقَ كبرىٰ، فيؤكِّدُ متسائلًا: «إنَّ الإسلامَ هو من أصلِه

ثورةٌ على القديمِ الفاسدِ، وجَبٌّ للماضي القبيحِ، وقطعُ كلِّ العَلائقِ مع غيرِ الحقائقِ، فكيف يكونُ الإسلامُ ملَّةَ الجمودِ؟!».

ثمَّ يذهبُ إلى الحديثِ عن «مدنيَّةِ الإسلامِ» الَّتي هي من المدنيَّاتِ الشَّهيرةِ الَّتي يزدانُ بها التَّاريخُ العامُّ، مستحضرًا من سجلَّاتها الخالدةِ العديدَ من المآثرِ الباهرةِ الَّتي جعلتْ من بغدادَ ودمشقَ والقاهرةِ وسَمَرقَندَ وأصفهانَ والقيروانِ وتلمسانَ وقرطبةَ وغرناطةَ وغيرِها حواضرَ تاريخيَّةً باهرةً هي «أمثلةٌ تامَّةٌ وأقيسةٌ بعيدةٌ في استبحارِ العُمرانِ، وتطاولِ البنيانِ، ورفاهةِ السكَّانِ، وانتشارِ العِلمِ والعرفانِ، وتأثُّلِ الفنونِ المتهدِّلةِ الأفنانِ»، وهو يستحضرُ أمجادًا ماضيةً ليؤكِّدَ على الأصولِ المعرفيَّةِ في الإسلامِ الَّتي لا تَزيدُ المسلمينَ إلَّا بصيرةً وعزمًا في إمكانِ النُّهوضِ والرُّقِيِّ إنْ أرادوا ذلك ووطَّنوا أنفسَهم عليهِ.

نسألُ اللهَ تعالى أن يسدِّدَ خُطانا، ويوفِّقَنا إلى ما فيهِ خيرُ أمَّتِنا، وينوِّرَ بصائرَنا بهداهُ، قال تعالى في كتابِه الكريمِ: **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ** (105) [التوبة ١٠٥]، صدقَ اللهُ العظيمُ.

بيروت في: ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ

الموافق: ٢٥/ ٢/ ٢٠١٧م